تم مناقشة بنود جدول الأعمال ومن ثم اتخاذ القرارات التالية:

قرار رقم (1) إقرار التقرير السنوي عن أعمال المجلس لعامي 2013 و 2014 .

صادق السادة الأعضاء بالإجماع على التقرير السنوي عن أعمال المجلس والحسابات الختامية والميزانية العمومية للغرفة لعامي 2013 و 2014.

قرار رقم (2) اقرار الحسابات الختامية والميزانية العمومية للغرفة لعام 2013 .

صادق السادة الأعضاء على الحسابات الختامية والميزانية العمومية للغرفة لعام 2013 بالإجماع.

قرار رقم (3) اقرار الموازنة التقديرية لعام 2015 مقارنة بعام 2014.

صادق السادة الأعضاء بالإجماع الموازنة التقديرية لعام 2015 مقارنة بعام 2014..

قرار رقم (4) تعيين مدقق الحسابات وتحديد أتعابه

قرر السادة الأعضاء بالإجماع إعادة انتخاب السادة سابا وشركاهم كمدققين لحسابات الغرفة لعام 2014 وبأتعاب سنوية أربعة آلاف دينار شاملة ضريبة المبيعات.

قرار رقم (5) اقرار الاستفسارات المطروحة

اعتبار ما ورد في النقاش والإجابات والإيضاحات التي طرحت بشأنها والتي عززت بهذا المحضر قد تم اقرارها واعتمادها من قبل الهيئة العامة.

قرار رقم (6) توصيات مجلس الإدارة

أهم التوصيات التي أقرتها الهيئة العامة ما يلي:

1. **موقف القطاع التجاري الرافض بشكل قاطع لكافة أنواع الارهاب بكافة أطيافه وفي أي مكان في العالم والتنديد والرفض الى الاساءة بكافة الأديان و/ أو رموزها ومن ضمنها الدين الاسلامي وسيد المرسلين نبينا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وعدم استعمال الدين إعلامياً ليكون هدف للتفرقة العنصرية الدينية**

2. **أي خلاف ينشأ بين أعضاء مجلس ادارة الغرفة يتم حله داخل الغرفة بمجلس ادارتها أو هيئتها العامة وفي حال تعذر ذلك يتم تحويل الخلاف لغرفة تجارة الأردن ليكون قرارها نهائي بشأن الخلاف، وتأكيد العمل بنص المادة 17 فرع ط من قانون مؤقت رقم (70) لسنة 2003 قانون غرف التجارة: السعي لفض النزاعات التي تنشأ بين الغرف التجارية أو بينها وبين المؤسسات التجارية والمؤسسات الصغيرة أو أي جهات أردنية أو غير أردنية بتسوية ودية أو بالتحكيم.**

3. **ارسال بيان صحفي باسم الهيئة العامة لغرفة تجارة الأردن والتركيز فيه:**

أ. مطالبة الحكومة بالعمل على تجميد قرار رفع اثمان الكهرباء الذي بدأ العمل به مطلع العام الحالي نظرا للمستجدات التي طرأت على اسعار النفط عالميا وضرورة اعادة دراسة الكلف معبرين عن تقديرهم لموقف النواب الداعي لعدم نفاذ قرار رفع التعرفة الكهربائية، والتنويه الى أن القطاع التجاري والخدمي يتحمل مصاريف التشغيل والترويج للبضائع والمنتجات المصنعة محليا وهو من الداعمين الاساسين للاقتصاد الوطني.

ب. تقديم مشروع قانون جديد لضريبة الدخل.

4. الإشادة بالدور الذي لعبه القطاع التجاري خلال الظروف الجوية التي سادت المملكة الاسبوع الماضي من خلال استدامة اعمالهم بالرغم من صعوبة الظروف حرصا منهم على توفير الغذاء والمواد الاساسية للمواطنين من دون ان يكون هناك زيادة على اثمان اية سلعة في ظل الطلب المتزايد من قبل المواطنين ، والعمل على إنشاء لجنة أزمة في كل غرفة تتعامل مع أي أزمة اقتصادية طارئة وربطها مع لجنة الأزمة الأم المنبثقة عن غرفة تجارة الأردن.
5. مخاطبة دولة رئيس الوزراء الأفخم للقاء القطاع التجاري لبحث المشاكل والقضايا التي تهم القطاع التجاري وفق ما يتناسب مع جدول أعماله.

هذا واختتم الاجتماع في الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر.